

تقرير

اللعب بالنار: 12000 مليار ليرة عجز موازنة 2018

سعر صرف ثابت تدعمه تدفقات الودائع الداخلة الكبيرة. فقد بلغ الدين اللبناني مستوى غير مستدام طبقاً للسيناريو الأساسي. وفي سياق من النمو المنخفض في لبنان وأسعار الفائدة المتزايدة عالمياً، سيزداد تدهور ديناميكية الدين ويزداد الدين العام بسرعة إلى مستوى أقل بقليل من 180% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2023 حسب السيناريو الأساسي، على أن يستمر بعدها في الارتفاع. وبالمثل، إذا لم يتحقق الضغط المالي، فسيستمر ارتفاع احتياجات الحكومة من التمويل، وتزداد كثافة الاعتماد المتبادل بين البنوك والكيان السيادي، ويؤدي اعتماد لبنان المتزايد على تدفقات الودائع الداخلة إلى زيادة تعرض الاقتصاد للتقلبات المفاجئة في ثقة المودعين.

لهجة الصندوق التحذيرية لم تقتصر على هذه الفقرة، بل تكرر الكلام عن فشل المؤسسات في الإطار الماكرواقتصادي العام، وهو يقصد بهذا الكلام صناع السياسات الاقتصادية والمالية في لبنان، الذين التهبوا بالفساد. أما توقيت التقرير، فيبدو محرراً أكثر لهؤلاء، لأن بعثة خبراء الصندوق جاءت في وقت يستعد فيه لبنان لمؤتمرات الدعم في باريس وروما، وبالتالي فإن الحد الأدنى أن يكون لدى صناع السياسات الاقتصادية والمالية في لبنان القدرة على إقناع خبراء الصندوق بأن لبنان قادر على تجاوز هذه الأزمة، لكن العكس حصل، إذ تشير المعطيات المتداولة بين المصرفيين إلى أن اللقاء بين البعثة وحاكم مصرف لبنان كان متوتراً، نظراً إلى الانتقادات التي وجهتها البعثة للسياسات النقدية التي شجعت استجلاب الدولارات من الخارج وزاوجت بين القطاعين المالي والعقاري، فيما تحول الدين العام إلى مصدر لتمويل الفساد السياسي... هذه التركيبة أحدثت تشوهات واختلالات في السوق، أبرزها «ارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار الفعلي بنسبة 2,8% في 2017»، وفق تقرير الصندوق. أما الحساب الجاري الذي يعد مؤشراً على سعر الصرف الفعلي وعلى استمرار النظام الاقتصادي أو ما يُسمى «النموذج اللبناني»، فقد سجل عجزاً أعلى من 20% في 2017.

سلسلة الرتب والرواتب، فضلاً عن زيادة في خدمة الدين العام... هكذا بات على اللجنة أن تأخذ وقتاً أطول من المعتاد لدرس الموازنة، نظراً إلى ما تتطلبه عملية خفض النفقات وزيادة الواردات من قرارات جريئة وجذرية.

يأتي هذا النقاش في ظل غياب أي خطة اقتصادية متوسطة وطويلة المدى، ما يعني أن الأفق المتاح أمام اللجنة يقتصر على نقاش سياسي بين حصة هذه الوزارة وتلك. هي لجنة تركيب «طرايبش» هدفها مؤقت و ظرفي، مثل قضية تعميم رئيس الحكومة خفض 20% من نفقات الإدارات العامة، إذ تبين أن مثل هذا الطلب يعد «نكتة» سمجة، لأن اعتمادات الموازنة تتوزع بين ثلاثة أقسام هي الرواتب والأجور وملحقاتها، كلفة دعم الكهرباء، وخدمة الدين العام. العبارة إذاً في كيفية تنفيذ الخفض وأي أبواب سيطلب.

هذا يعني أن «تركيب الطرايبش» لم يعد مجدداً بعض الوزراء يرون أن ارتفاع الدين العام وخدمته إلى مستويات تفوق 150% من الناتج المحلي الإجمالي أمر بالغ الخطورة، ويتطلب أن يكون هناك نمو اقتصادي بمعدل 15% لفرملة الدين والحيولة دون ارتفاعه، وهذا أمر مستحيل حالياً.

الكلمة متهب هذا النقاش، لكن خطورته تكمن في المعطيات الواردة في البيان الأخير الصادر عن خبراء صندوق النقد



مروان طحطد

إلى مجلس الوزراء. هذا التورم الكارثي في العجز أربك اللجنة التي بدل أن تخفض الأرقام بنسبة 20 في المئة كما طلب رئيس الحكومة، وجدت نفسها أمام مهمة صعبة لجهة إعادة هيكلة الموازنة على أساس خفض العجز وزيادة الواردات.

في موازنة 2017 كان العجز يبلغ 7490 مليار ليرة، أي قيمة الزيادة في العجز خلال سنة واحدة بلغت 4510 مليارات ليرة، أو ما نسبته 60%. هذه الزيادة خطيرة جداً، لكن المشكلة تكمن في مصادر هذه الزيادة وفي القدرة على خفضها. فاللجنة أطلعت أمس على تفاصيل العجز المقدر لعام 2018، وتبين أنه يُصد مبلغ 600 مليار ليرة على سنتين لبواخر الكهرباء، وأن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية التي تستعمل لمعامل الكهرباء يصل إلى 500 مليار ليرة، بالإضافة إلى 100 مليار ليرة للمؤسسة العامة للإسكان ومليارات أخرى لتطويع عناصر وضباط في الأجهزة الأمنية، وزيادة كبيرة في كلفة

مسار الدين العام ليس مستداماً. بهذا الوضوح حذر صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير. لكن تحذيرات الصندوق عادت إلى الواجهة أمس في مناقشات مشروع موازنة 2018 حيث تبين أن العجز تورم كثيراً ليلزم 8 مليارات دولار

محمد وهبة

سقطت محاولة تجميل مشروع قانون موازنة 2018، إذ تبين أمس في جلسة اللجنة الوزارية المكلفة درس المشروع أن العجز سيبلغ 12000 مليار ليرة بدلاً من 7569 ملياراً، كما ورد في النسخة التي رفعها وزير المال علي حسن خليل

تبنى ترشيح ربيع عواد. علماً بأن الأخير قال لـ«الأخبار» في مقابلة سابقة (عدد السبت 13 كانون الثاني 2018): «إذا لم أكن خيار الثلاثة (حزب الله - حركة أمل - التيار) أنسحب». أوساط وزير الخارجية تنقل عنه سؤاله «إن كان الأفضل ترشيح عواد أو حكمت الحاج على اللانحة». داخل التيار الوطني الحر «عقلاء» ينصحون رئيسهم بأنه في حال اقتناعه بأن مصلحته الانتخابية تُحتم عليه عدم التحالف مع حزب الله، على الأقل أن لا يُرشح على لائحته مُرشحاً شيعياً، ويحصل الانفصال بالتراضي كحالة بعدد. يُدركون أن من غير الممكن إحداث أي خرق في هذه «البيئة»، ولكن باسيل «يظن أنه بهذه الطريقة يرد على إصرار حزب الله على ترشيح نقولا فتوش في زحلة، والبير منصور في البقاع الشمالي».

بعد «التنصل» العوني من حزب الله، حاول الأخير البحث مع النائب السابق فريد هبيل الخازن، بالتحالف. لم يقبل مُرشح كسروان بذلك. ورغم التماهي السياسي بين الفريقين، إلا أن الخازن يعتقد أنه لا يقدر على أن يتحالف مع حزب الله من دون شريك آخر في كسروان. والسبب الثاني، أن النائب السابق يقود حملة ضد ترشيح روكز في كسروان لأنه من بلدة شاتين (البترون). فالقاعدة التي تُطبق على روكز، تسري أيضاً على الشيخ حسين زعيتر، وإلا يز الخازن أنه يكون قد فقد صدقيته.

أمام هذا الواقع، لم تعد خيارات حزب الله واسعة. تنتشر في المنطقة أخباراً عن تواصل «الحزب» مع الوزير السابق جان لوي قرداحي في جبيل، والنائبين يوسف خليل وجيلبيرت زوين في كسروان، بغية تأليف لائحة، تتمكن أقله من تأمين حاصل انتخابي.

لم يعد مجدداً
تركيب الطرايبش

الدولي بعد زيارتهم الأخيرة للبنان في إطار البعثة الرابعة. في بيان الصندوق، يرد الآتي:

«لا مفر من إجراء عملية كبيرة للضغط المالي تحافظ على إطار السياسة الاقتصادية الحالية الذي يقوم على

تقرير

الحص: التطبيع يُنهى القضية



وجّه الرئيس سليم الحص نداءً إلى الفلسطينيين، رأى فيه أن الحق المُعتَصَب لا يُسترد بالمفاوضات أو باتفاقات سلام واهية مع العدو المحتل، لأن التاريخ أثبت أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، فلا سلام ولا مساومة ولا اعتراف بالمحتل. وقال إن القدس تمثل نبض القضية، ويجب أن تكون الهدف الجامع لكل الفلسطينيين والعرب الخُص لللدفاع عنها والعمل على تحريرها وبقائها القلب النابض لفلسطين.

وقال الحص رداً على القرار الأميركي بنقل السفارة الأميركية إلى القدس: أيها المناضلون في فلسطين، أقول لكم بضمير عربي خالص لا أمل من مبادرات ولا من مفاوضات مع محتل لأرض فلسطين. مزور للتاريخ، ساع إلى تهويد القدس وتغيير ملامحها وهويتها العربية. أضاف: «فلسطين الساكنة في وجدان أحرار الأمة العربية تتكالب عليها قوى الشر والظلم بتواطؤ فاضح من بعض الدول العربية، تارة عبر مبادرات لم تؤت أكلها، أو بالشرع في مفاوضات عقيمة مع العدو المحتل، أو عبر تطبيع إعلامي وسياسي واقتصادي مع الكيان الصهيوني الغاصب بهدف إنهاء القضية والحقوق الفلسطينية».

تقرير

توقيف عقيد وملاحقة محاميين:

سرقة أملاك سيده بعد وفاتها

رضوان مرزوق

أوقف أحد ضباط مفزة جونبة القضائية العقيد ر. م. ب. بجرم التزوير الجنائي. جاءت عملية التوقيف بعد موافقة سريعة من قيادة المديرية العامة في قوى الأمن الداخلي على منح الإذن بملاحقته قضائياً، علماً بأن «طرف الخيط» لكشف هذه العملية أمسك به جهاز أمن الدولة. وظهر أمس، استجوب المحامي العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي رامي عبدالله الضابط المشتبه فيه بالتزوير والاحتيال لسرقة 200 ألف دولار أميركي، بالتعاون مع ذوي أسبقيات، لمدة ثلاث ساعات، قبل أن يقرر توقيفه وإحالته أمام قاضي التحقيق. وبحسب المعلومات، بدأت القصة قبل مدة عندما زارت سيده العقيد

الكاثوليكي أن أبتعد، فلن أرفض». لماذا يفترض أسود أن التيار سيضحي به وليس أبو زيد؟ «بما سبب أمواله وربما بسبب دبلوماسيته»، يقول. يتوقف كثيراً عند اتهامه بالتطرف، فيستأمن: «هل كنت متطرفاً عندما دافعت عن المقاومة في مجلس النواب حينما كان رأسها تحت السكين؟ وهل تطرقت عندما دافعت عن الرئيس سعد الحريري خلال احتجازه في السعودية، أم يوم وقفت مع سليمان فرنجية ضد سمير جعجع؟». يؤكد أن دمج صيدا وجزير في دائرة واحدة لم يجره. زيارته لبعض القوى الصيداوية لم تكن مصطنعة. «أعمل بالمثّل وأزور من يزورني». وهنا، يشكو عدم التوازن بين القضاءين. «لماذا على القوى الجزيرية زيارة القوى الصيداوية، وليس على الصيداويين زيارة جزير؟ المشهد ليس باتجاه واحد». وإذا كانت طريق أسود إلى صيدا ليست معبّدة، فإن طريقه إلى جبل الريحان أكثر سهولة. «يظن أن جزءاً من الناخبين الشيعة سوف يترفع للتيار»، بصرف النظر عن التحالفات، خصوصاً أنه لم يكن مستعداً يوماً لإدارة ظهره للمقاومة، كما أدار ظهره لتفاهم معراب بين «التيار» و«القوات».